وحدة المعلومات المالية
Financial Intelligence Unit

تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

تقرير تحليل استراتيجي

أكتوبر 2022

وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة - صندوق بريد 854 - البرج الدولي - شارع الكرامة، أبوظبي.

رقم الهاتف: +97126919955

البريد الإلكتروني: uaefiu@uaefiu.gov.ae

إخلاء المسؤولية

تُعدّ جميع نتائج المعلومات والمحتوى الوارد في هذا التقرير مملوكة لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة أو الكيانات المعنية التي تم اعتبارها بأنها الجهات المقدمة للبيانات المستخدمة في هذه الوثيقة. لا يجوز إعادة إصدار أو توزيع أو نسخ أو تغيير أو إعداد مستندات مشتقة من هذه الوثيقة أو إجراء أي تعديل بأي شكل لاستغلال أو تغيير محتوى هذه الوثيقة وهويتها.

لأية استفسارات بخصوص هذه الوثيقة، يرجى التواصل على البريد الإلكتروني rsas@uaefiu.gov.ae.

جدول المحتويات

الملخص التنفيذي 3
المقدمة..... 4
الهدف 5
المنهجية..... 5
نبذة 6
نظرة عامة على البيانات والمعلومات ذات الصلة..... 8
الاتجاهات والأنماط المحددة..... 11
مؤشرات المخاطر..... 13
أمثلة وحالات دراسة 15
الخاتمة 20

الملخص التنفيذي

تُشكّل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مصدر جذب للمجرمين والإرهابيين، وذلك لأنها تُوفّر مستوىً عالياً من السيولة والسرية، نظراً لصغر حجمها، وبالتالي من السهّل تخزينها أو تهريبها. وبناءً على ذلك، يتعرّضُ تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة للاستغلال في طرق وأساليب غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي هذا السياق، يُعتبر تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من بين الأعمال والمهن غير المالية المحددة بموجب ***قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.*** نتيجةً لذلك، يخضع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لمتطلبات الأعمال والمهن غير المالية المحددة، بما في ذلك رفع تقارير لوحدة المعلومات المالية الإماراتية حول المعاملات المشبوهة وحول أي معاملة تساوي أو تزيد على **55,000 درهم إماراتي،** بالإضافة إلى وجوب قيامها بتحديد والتخفيف من حدة أي مخاطر تتم مواجهتها بشأن غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

وفي الوقت الذي تُعدّ فيه دولة الإمارات مساهماً رئيسياً في التجارة العالمية للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، فإن مخاطر استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب تُعدّ مرتفعةً. وفي هذا الإطار، يتناول هذا التقرير، الأنماط ومؤشرات المخاطر المرتبطة بتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في دولة الإمارات خلال الفترة من شهر يناير 2021 إلى شهر يونيو 2022، استناداً إلى تحليل استراتيجي أجرته وحدة المعلومات المالية للبيانات التي تم الحصول عليها من الشركاء الرئيسيين والكيانات المبلّغة. بناءً على ذلك، تهدف البيانات والمعلومات الواردة في هذا التقرير إلى زيادة الوعي حول استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لأغراض غسل الأموال وتمويل الإرهاب عمليات، وكذلك وضع السياسات اللازمة وصنع القرارات. علاوةً على ذلك، يهدُف هذا التقرير إلى دعم الشركاء الرئيسيين لوحدة المعلومات المالية من تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والمؤسسات المالية، بشأن نتائج تقارير المعاملات والأنشطة المشبوهة المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

تُشكّل الأنماط التالية ومؤشرات المخاطر المتصلة بها نتائج العمل الرئيسية لعملية التحليل الاستراتيجي التي قمنا بها، والتي تتطلب وضع معايير حدة المخاطر في قطاع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة:

1- غسل الأموال القائم على التجارة من قبل تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
2- غسل الأموال من خلال "صرف العملات الأجنبية" من قبل كيانات/شركات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
3- العمليات المحتملة لتهريب الذهب/الأموال عن طريق كيانات/شركات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. (توريد الذهب من مناطق النزاع).

المقدمة

هناك تاريخ طويل لتحويل القيمة باستخدام الذهب منذ الإمبراطورية المصرية القديمة ومنذ استخدام الإمبراطوريتين اليونانية والرومانية الذهب كعملة. لا يوجد للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة تعريفاً موحداً على مستوى العالم، لكن أشكالها تُعدّ معروفة عاماً على شكل" الألماس (الطبيعي أو المعالج)، (الأحجار الكريمة) الزمرد، الياقوت، والمعادن النفيسة التي تُشكّل الذهب، الفضة، البلاتين، ومعادن البلاتينويد [البلاتين والبلاديوم]."[1] يُصنّف اللؤلؤ في دولة الإمارات أيضاً كنوع من الأحجار الثمينة، هذا بالإضافة إلى أي قطعة تُشكّل قيمتها النقدية 50% على الأقل من المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.[2]

وطبقاً لأحدث البيانات المتوفرة، كانت المعادن الثمينة[3] ثامن أكثر المنتجات تداولاً على مستوى العالم في العام 2020، بقيمة تقديرية بلغت 699 مليار دولار ومعدل نمو بلغت نسبته 7.28%. نتيجةً لذلك، ساهمت التجارة في المعادن الثمينة بنسبة 4.17% من إجمالي التجارة على مستوى العالم[4]. وكانت الإمارات من بين أوائل الدول المصدرة والمستوردة للمعادن الثمينة عالمياً في العام نفسه، بقيمة تقديرية بلغت 42.6 مليار دولار (بما فيها الذهب بمبلغ 28.8 مليار دولار) وبقيمة 53.5 مليار دولار (بما فيها الذهب بمبلغ 38.4 مليار دولار) على التوالي[5]. وطبقاً لمركز دبي للسلع المتعددة، شهد حجم الذهب المتداول في دبي زيادةً بقيمة تقديرية بلغت 25% تقريباً من تجارة الذهب عالمياً.[6]

يُمكن ربط حجم التجارة العالمية المشار إليه أعلاه بالخصائص الفردية وميزات المعادن الثمينة والأحجار الكريمة من حيث قيمتها المالية والثقافية، بالإضافة للقدرة على سهولة تحويلها إلى نقد (ذات سيولة مرتفعة) وتخزينها أو نقلها بسلاسة. ومع ذلك، فإن هذه الميزات هي أيضاً السبب وراء جذب هذه المنتجات للمجرمين. واستناداً لذلك، يتعرض تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة - بدرجة كبيرة - لمخاطر استغلالهم في غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويعود ذلك إلى أن المعادن الثمينة والأحجار الكريمة قد تكون (1) متحصلات جرائم ويتم إخفاء مصدرها عندما يتم الحصول عليها بصورة غير مشروعة؛ أو (2) يتم استخدامها كسلعة مشروعة في مراحل غسل الأموال؛ أو (3) يتم تداولها كعُملة بين المجرمين والإرهابيين.

يُعدّ التمييز بين ما إذا كانت المعادن الثمينة والأحجار الكريمة عائدات إجرامية في حد ذاتها (مثل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة المسروقة) أو يتم استخدامها لغسل متحصلات الجريمة (من خلال إيداعها وتحريكها بهدف إخفاء عدم مشروعيتها) أمراً هاماً لتحديد وتطوير أنماط غسل الأموال/تمويل الإرهاب. ومع ذلك، فإن هذا التمييز لا يكون واضحاً في غالب الأمر بين القائمين بمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب وسلطات إنفاذ القانون.[7]

ونظراً للمخاطر المتأصلة في دولة الإمارات كمركز مالي ومركز تجاري عالمي، وكذلك اقتصادها الذي يستخدم النقد بكثافة ومساهمتها الكبيرة في التجارة العالمية للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، يُعدّ خطر استغلال هذا القطاع مرتفعاً. ويأتي ذلك تماشياً مع نتائج التقييم الوطني للمخاطر المتأصلة في غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة

[1] صندوق النقد الدولي (2014) تطبيق تدابير مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب في قطاع المعادن الثمينة: منع الجريمة مع زيادة الإيرادات، صفحة 1.
[2] وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات (2019) الإرشادات الخاصة بالأعمال والمهن غير المالية المحددة: إرشاد تكميلي لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، الصفحات 5-6، وقرار مجلس الوزراء رقم (45) لسنة 2018 بشأن اللائحة التنفيذية للقانون الاتحادي رقم (11) لسنة 2015 في شأن الرقابة على الاتجار في الأحجار ذات القيمة والمعادن الثمينة ودمغها، الملحق 2.
[3] المعادن الثمينة في هذا السياق هي "الذهب، والألماس، والمجوهرات، والبلاتين، والفضة، وخردة المعادن الثمينة، والأحجار الكريمة، والمجوهرات المقلّدة، والمنتجات المعدنية الثمينة الأخرى، المنتجات المعدنية المطلية، من بين أشياءٍ أخرى".
[4] مرصد التعقيد الاقتصادي (2020) المعادن الثمينة. متوفر على الموقع الإلكتروني: https://oec.world/en/profile/hs/precious-metals?redirect=true.
[5] نفس المرجع.
[6] مركز دبي للسلع المتعددة (بدون تاريخ) الذهب. متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.dmcc.ae/gateway-to-trade/commodities/gold.
[7] مجموعة العمل المالي (2013) غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الإتجار في الألماس.

الإمارات، وتقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب في قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، الذي اعتمدته اللجنة الفرعية للجهات الرقابية/الإشرافية في شهر يوليو من العام 2022. [8]

الهدف

يُعتبر هذا التقرير جزءاً من خطة التحليل الاستراتيجي التي اعتمدتها وحدة المعلومات المالية. هذا بالإضافة إلى *خطة العمل الوطنية لدولة الإمارات بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب 2020-2023*، والتي تتطلب قيام وحدة المعلومات المالية بتوفير تحليل استراتيجي حول أنماط غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومؤشرات المخاطر ذات الصلة. يتناول هذا التقرير ويحدد الأنماط والنماذج المرتبطة باستغلال تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لغسل الأموال/تمويل الإرهاب، استناداً لمجموعة واسعة من مصادر البيانات المشتقة من الشركاء الرئيسيين والكيانات المبلّغة التي تقوم برفع تقارير معاملات مشبوهة. وفي نهاية المطاف، سيحدد هذا التقرير تأثيرات وضع السياسات الخاصة بتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وكذلك مؤشرات المخاطر المذكورة.

يتمثل الغرض من هذا التقرير في:

- تعزيز فهم مكامن الضعف المتصلة بقطاع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
- تحديد مؤشرات المخاطر، واتجاهات وأنماط تتعلق باستغلال قطاع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لأغراض غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

تسعى وحدة المعلومات المالية من خلال هذا التقرير إلى زيادة التوعية والمعرفة بمكامن الضعف في قطاع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وبالتالي يصبح استغلال هذا القطاع أقل جاذبية للجماعات الإجرامية.

المنهجية

تم إجراء التحليل الاستراتيجي استناداً إلى منهجية التحليل الاستراتيجي التي اعتمدتها وحدة المعلومات المالية. يُوضّح هذا التقرير الكيفية التي يتم بها استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في دولة الإمارات في أنشطة غسل الأموال/تمويل الإرهاب من خلال إعداد تحليل استراتيجي بغرض تحديد الأنماط الرئيسية والنماذج والتوجّهات المرتبطة بها خلال الفترة من شهر **يناير 2021 إلى شهر يونيو 2022**. تم الحصول على البيانات المستخدمة في هذا التقرير من البيانات المتوفرة لدى وحدة المعلومات المالية أو التي حصلت عليها من الشركاء الرئيسيين المحليين والدوليين، بما في ذلك الكيانات المبلّغة.[9]

يعرض التقرير سيناريوهات مختلفة للأنماط الناشئة عن تقييم المخاطر الوطنية والمخاطر في قطاع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في دولة الإمارات، وبناءً على تصنيفات مجموعة العمل المالي بما يتعلق بتحديد المخاطر، والاخذ بالاعتبار حالات دراسية منشورة من قبل دولٍ أخرى.

[8] في هذا السياق، فإن "السلطات الإشرافية" هي مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ووزارة العدل، ووزارة الاقتصاد، ومركز دبي المالي العالمي، وسلطة تنظيم الخدمات المالية، وسوق أبوظبي العالمي.

[9] تشتمل البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها، لكن لا تقتصر، على قواعد بيانات تقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة، وعلى المعلومات المستلمة من شركاء رئيسيين آخرين في دولة الإمارات، وعلى معلومات مستلمة من وحدات معلومات مالية نظيرة ومن كيانات تقوم برفع التقارير.

نبذة

تحتل المعادن الثمينة المَرتبة الثالثة والثلاثين من حيث تعقيد منتجاتها، ويشير ذلك إلى مستوى التنوّع والخبرة المتطورة المستخدمة في إنتاج المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.[10] يقوم مرتكبو غسل الأموال والإرهابيون باستغلال مدى التعقيد والتنوّع في سلسلة التوريد في هذا القطاع. بناءً على ذلك، تُعدّ مشاركة تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة شائعة في أساليب غسل الأموال، بما في ذلك المراحل الثلاث لغسل الأموال (أي إيداعها، وتحريكها وتمويهها، ومن ثم دمجها). ضمن هذا النطاق، تشمل سلسلة التوريد الخاصة بتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة على مجموعة من الأطراف المشاركة مثل أطراف تنقيتها والمشترين الوسطاء وشركات الوساطة والمستودعات وتجّار التجزئة.

يندرج تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ضمن المعايير الدولية الصادرة عن مجموعة العمل المالي بشأن التوصية رقم 23 بشأن الأعمال والمهن غير المالية المحددة.[11] يُشكل تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في دولة الإمارات أكبر قطاع[12] في الأعمال والمهن غير المالية المحددة. تُعرّف الأعمال والمهن غير المالية المحددة بأنها "أي شخص طبيعي أو اعتباري (أو كيان قانوني)، أو موظف أو ممثل تابع لهم، يشارك بانتظام كطرف في أنشطة عمله، كإنتاج و/أو الإتجار بالمعادن الثمينة أو الأحجار الكريمة، سواءً بشكلها الخام أو بعد قطعها أو تلميعها أو تطويرها (تركيبها أو تصنيعها)". [13]

مع ذلك، يتمتع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بخصائص محددة تميزهم عن الأعمال والمهن غير المالية المحددة الأخرى، مما يجعلهم أكثر عرضةً للاستغلال في الاساليب الإجرامية والإرهابية، مثل ما يلي:[14]

- يُشكّل حجم السوق ومدى اعتماده على النقد كأحد طرق الدفع الأكثر تفضيلاً بالنسبة للقائمين بغسل الأموال وللإرهابيين نظراً لصعوبة جمع المعلومات التفصيلية بشأن استخدام النقد وتحديد مصدره والطرف المستفيد منه. مع ذلك، يتم استخدام طرق دفع حديثة أخرى، مثل الحوالات البرقية ومنصات الدفع عبر الإنترنت، بما في ذلك الاقتصادات القائمة على النقد.
- تُشكّل المعادن الثمينة والأحجار الكريمة قطاعاً واعداً من حيث الطلب العالمي وسعرها نسبياً، وخصوصاً خلال أوقات ارتفاع التضخم (مثل الارتفاع الحالي في معدلات التضخم على مستوى العالم) وعدم اليقين بخصوص الاقتصاد عالمياً. ومن هذا المنطلق، تعتبر المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في حد ذاتها من بين الجماعات الإجرامية المنظمة.
- يُوفّر هذا القطاع مستوىً عالياً من السرية، مما يزيد من صعوبة تتبّع منشأ المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. بناءً على ذلك، يُعدّ تمويه ونقل أو استثمار متحصلات غير مشروعة داخل هذا القطاع أمراً مغرياً. علاوةً على ذلك، من المتعارف عليه أن بعض الاتفاقيات في هذا القطاع يمكن أن تتم ببساطة من خلال ترتيبات شفهية أو ترتيبات للمعاملات (لا سيما في قطاع الألماس) ويشمل معاملات سرية (أو متداولة) بين أطراف مختلفة في مواقع مختلفة لا يتم تنفيذها من خلال النظام المالي المراقب.

---

[10] أطلس التعقيد الاقتصادي (2020). درجات تعقيد المنتجات. متوفر على: https://atlas.cid.harvard.edu/rankings/product/2020?filter=precious+metals.

[11] مجموعة العمل المالي (2015) مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب ومكامن الضعف المرتبطة بالذهب.

[12] تقييم مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب في قطاع الأعمال والمهن غير المالية المحددة، يوليو 2022

[13] وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات (2019)، الصفحات 6-7

[14] مجموعة العمل المالي (2008) إرشادات المنهج القائم على المخاطر لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، (2013)، و(2015)

- يعد معظم المعادن الثمينة والأحجار الكريمة صغيرة وخفيفة ويمكن إعادة تشكيلها. لذلك، من السهل تهريبها، ولا سيما من دول المنتجين إلى دول المستهلكين، أو بين مجموعات متصارعة، أو من الدول التي تفرض معدلات ضريبية مرتفعة.

- يمكن استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في طرق واساليب غسل الأموال القائمة على التجارة، سواءً كان ذلك من خلال التلاعب بالأسعار أو الشحنات الوهمية أو الفواتير المفبركة والبرامج الاحتيالية الأخرى، أو من خلال إنشاء كيانات قانونية وشركات وهمية لدمج المتحصلات غير المشروعة في التجارة المشروعة للمعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

بناءً على ما ورد أعلاه، يجب فهم ومراقبة مخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب التي تتم من خلال استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، ومن ثم قيام تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ببذل العناية الواجبة وتقييم المخاطر بشكلٍ كافٍ، والاحتفاظ بالسجلات، ورفع تقارير حول المعاملات المشبوهة. اعتباراً من عام 2012، مهّد مركز دبي للسلع المتعددة الطريق لإرساء ثقافة الامتثال بين تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (وتحديداً الأطراف التي تقوم بتنقية المعادن الثمينة والأحجار الكريمة) في السلاسل المسؤولة عن توريد المعادن من مناطق الصراع والمناطق التي تشهد خطورةً شديدةً، بما يتماشى مع معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.[15] لاحقاً لذلك، أدى الدور الإشرافي والإرشادات من جانب وزارة الاقتصاد والمصرف المركزي لمزيد من تطوير ثقافة الامتثال لمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب بين تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بالنسبة لمتطلبات رفع التقارير وتطبيق نهج قائم على المخاطر. تم تفصيل هذه المتطلبات في "إرشادات للأعمال والمهن غير المالية المحددة: إرشادات تكميلية لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة" الصادرة عن وزارة الاقتصاد في شهر مايو في العام 2019، وكذلك في "إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة التي تُقدّم خدمات لقطاع العقارات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة" الصادرة عن المصرف المركزي في شهر يونيو في العام 2021. تعدُّ هذه الإرشادات إضافة للإرشادات التي وضعتها في الآونة الأخيرة وزارة الاقتصاد، أي "أنظمة العناية الواجبة لعملية توريد الذهب"، في شهر أغسطس في العام 2022.

طبقاً للمادة 3 من قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 في شأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، يخضعُ تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لمتطلبات الأعمال والمهن غير المالية المحددة فيما يتعلق بمواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب عند قيامهم *"بأي عملية نقدية منفردة أو عدة عمليات تبدو مترابطة فيما بينها تساوي أو تزيد قيمتها على مبلغ 55,000 درهم إماراتي"*. إضافة لذلك، *"يُطلب منهم تحديد مخاطر الجريمة لديها وتقييمها وفهمها، بما يتناسب مع طبيعة وحجم أعمالها (وكذلك) الالتزام باتخاذ خطوات لخفض المخاطر التي تم تحديدها"* (المادة 4). في هذا الإطار، ولاحقاً للإرشادات (**إرشادات تكميلية لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة**) الصادرة عن وزارة الاقتصاد بتاريخ **23 مايو 2019**، **والتعميم اللاحق رقم 2021/5** الصادر عن وزارة الاقتصاد بتاريخ **3 مارس 2021**، تم استحداث نوع جديد من التقارير (تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة) في نظام GoAML في شهر يونيو 2021، مما يسمح لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة برفع تقارير لوحدة المعلومات المالية حول معاملات تساوي مبلغ 55,000 درهم إماراتي أو أكثر.

[15] مركز دبي للسلع المتعددة (2012) إرشادات عملية للمشاركين في السوق في قطاع الذهب والمعادن الثمينة، ومركز دبي للسلع المتعددة (2020) قواعد للعناية الواجبة استناداً إلى المخاطر في سلاسل توريد الذهب والمعادن الثمينة.

نظرة عامة على البيانات والمعلومات ذات الصلة

1. نبذة عن "تقارير تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة"

خلال الفترة من **1 يونيو 2021** حتى **30 يونيو 2022**، استلمت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات أكثر من **300,000 تقرير** من تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة المسجلين في نظام GoAML. وسلّط التحليل الذي تم إجراؤه الضوء على العملات الرئيسية المستخدمة في "شراء" أو "بيع" أي من البنود المصنفة تحت تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة هي الدرهم الإماراتي، واليورو والدولار الأمريكي. وفي حين بلغت قيم المعاملات المتصلة بتلك البنود **466,781,555,072.74 درهماً إماراتياً**، 605,513,372.70 يورو **(ما يعادل 2,233,133,318.50 درهمٍ إماراتي)**، و136,843,541,654.68 دولاراً أمريكياً **(ما يعادل 502,215,797,872.67 درهماً إماراتياً)**[16].

إن البنود المصنّفة تحت تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (في نظام GoAML) هي الألماس والأحجار الكريمة والذهب والمجوهرات والبلاتينيوم والفضة. فيما يلي أدناه أكثر البنود التي تم رفع تقارير بها في تقارير تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة استناداً إلى عملية المراجعة[17]:

- **الذهب**، بلغت القيمة الإجمالية للمعاملات التي تمت **426,190,301,737.56 درهماً إماراتياً**
- **الألماس**، بلغت القيمة الإجمالية للمعاملات التي تمت **23,147,597,924.08 درهماً إماراتياً**
- **المجوهرات**، بلغت القيمة الإجمالية للمعاملات التي تمت **14,766,663,061.68 درهماً إماراتياً**

تشير الأرقام المذكورة أعلاه إلى ارتفاع حجم تداول وتجارة الذهب، مما يعني أن الذهب متبوعاً بالألماس يشكّلُ خطراً أكبر من المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الأخرى. وطبقاً لمجلس الذهب العالمي، بلغت نسبة هيكل الطلب العالمي على الذهب 53% كمصوغات، ونسبة 28% كسبائك أو عملات ذهبية، بينما ارتبطت النسبة المتبقية بواقع 19% بالذهب المستخدم في التكنولوجيا وبمخزون المصرف المركزي[18]. تتوافق هذه الحقيقة مع تحليلنا، فقد تبين من خلال التحليل ارتفاع حجم الإتجار بالمصوغات، مما يشيرُ إلى أن المصوغات تُمثّل الشكل الأكثر طلب كنوع من انواع الذهب.

توصل التحليل أيضاً إلى تحديد جنسيات الأشخاص المذكورين في التقارير المرفوعة من تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وكذلك دول إنشاء الكيانات الاعتبارية الواردة في التقارير المذكورة. مع ذلك، تجدرُ الإشارة إلى أن للذهب/المصوغات قيمة ثقافية، وفي ظروف مختلفة، ترتبط بالتقاليد.

لاحظنا كذلك أن الكيانات التي ترفع التقارير المستلمة من تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة هي أساساً من كيانات مسجلة في **البر الرئيسي للدولة (70% تقريباً)**، بينما **30%** تقريباً من كيانات مسجلة في المناطق الحرة.

---

[16] تستند القيم المذكورة في هذه الفقرة فقط إلى التفاصيل المحمّلة من قبل الكيانات التي ترفع تقاريراً في بوابة GoAML، كما تمّ تحويل المبالغ المذكورة باليورو والدولار الأمريكي إلى الدرهم الإماراتي استناداً إلى أسعار الصرف العالمية كما بتاريخ 2022/08/31.

[17] تمثّل القيم المذكورة في هذه الفقرة مبالغ المعاملات المحمّلة من قبل الكيانات التي ترفع تقاريراً بالدرهم الإماراتي فقط، ولم يتمّ إدراج المعاملات الأخرى التي قد يكون تمّ إجراؤها بعملات أخرى ضمن هذه الفقرة.

[18] مجلس الذهب العالمي (لا يوجد تاريخ) – هيكل سوق الذهب وتدفقاته. متوفر على الموقع الإلكتروني: https://www.gold.org/about-gold/market-structure-and-flows

2. نبذة عن تقارير المعاملات المشبوهة الأخرى المستلمة من قبل وحدة المعلومات المالية

خلال الفترة من **1 يناير 2021** إلى **30 يونيو 2022**، استلمت وحدة المعلومات المالية **537** تقريراً بشأن **معاملات وأنشطة مشبوهة**، تتضمن "سبب رفع التقارير" الذي اختاره الكيان المبلّغ إلى استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو قد يكون ذا صلة بذلك.

من جانب آخر، استلمت وحدة المعلومات المالية أيضاً **358 تقريراً عن معاملات مشبوهة/تقريراً عن أنشطة مشبوهة**، يكون فيها الكيان المبلّغ من تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. ومن مجموع التقارير المستلمة، تم إجراء تحليل تفصيلي لـ **436 تقريراً عن معاملات مشبوهة/تقريراً عن أنشطة مشبوهة** لتحديد التوجّهات والأنماط الرئيسية للجرائم التي قد تكون ذات صلة باستغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

وخلال التحليل، تمت ملاحظة أنه تم اختيار "**أسباب مماثلة لرفع التقارير**" من قبل الكيانات التي قامت برفع التقارير المبلّغة، مما قد يشير أو يعني وجود مخاطر بشأن باستغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. يُسلّط الجدول أدناه الضوء على أسباب رفع التقارير التي تم إدراجها (**الجدول 1**).

أسباب رفع التقارير المرتبطة بتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة	عدد تقارير الأنشطة المشبوهة	عدد تقارير المعاملات المشبوهة	العدد الإجمالي للتقارير
عدم التصريح عن نقل العملة والأدوات المالية لحاملها القابلة للتداول أو نقل الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة عبر الحدود	12	192	204
معاملات معادن ثمينة وأحجار كريمة (تشمل مصوغات وساعات) مع كيانات/شركات في معاملات تساوي أو تزيد على 55,000 درهم إماراتي أو ما يعادلها بعملات أخرى، نقداً أو من خلال حوالة برقية	3	101	104
بيع سبائك ذهبية، وقطع نقدية، وألماس من محل للمجوهرات (محل للبيع بالتجزئة).	52	27	79
معاملات معادن ثمينة وأحجار كريمة (بما فيها مصوغات وساعات) مع أفراد غير مقيمين كمعاملات نقدية	28	32	60
معاملات معادن ثمينة وأحجار كريمة (بما فيها مصوغات وساعات) مع أفراد مقيمين كمعاملات نقدية تساوي أو تزيد قيمتها على 55,000 درهم إماراتي أو ما يعادلها بعملات أخرى	17	36	53
نشاط مالي غير متوافق مع ممارسات لتجارة الألماس/المعادن الثمينة/الأحجار الكريمة	1	10	11

وفيما يتعلق بتقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة المبلّغة من قبل تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، تمت ملاحظة أن نسبة 66% تقريباً من التقارير تم رفعها من قبل تجّار المعادن الثمينة والأحجار

الكريمة في "البر الرئيسي للدولة"، بينما تم رفع نسبة 34% من قبل تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مسجلّين في "المنطقة الحرة". ومن الجدير بالذكر أن هذه النسبة المئوية للكيانات التي قامت برفع التقارير فيما يتصل بتقارير المعاملات المشبوهة وتقارير الأنشطة المشبوهة، تتوافق نسبياً مع النسبة المئوية لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في البر الرئيسي للدولة والمنطقة الحرة المذكورة أعلاه.

3. نبذة عن المعلومات المتبادلة بين وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة ووحدات معلومات مالية نظيرة

اعتباراً من شهر **يناير 2021** إلى شهر **يونيو 2022**، استلمت وحدة المعلومات المالية **22 طلباً للحصول على معلومات، و3 طلبات للإفصاحات التلقائية** تتعلق بأمور مرتبطة باستغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (مثل الصناعات الاستخراجية غير القانونية، واحتمال تهريب الذهب، والحصول على الذهب بصورة غير مشروعة/سرقة الذهب، وما إلى ذلك). خلال الفترة نفسها، أرسلت وحدة المعلومات المالية إلى وحدات معلومات مالية نظيرة أخرى **41 طلباً للحصول على المعلومات و3 طلبات للإفصاحات التلقائية** إلى جانب أمور أخرى. وتُمثّل الطلبات/المعلومات المتبادلة حوالي **3.65%** من مجموع الطلبات والمعلومات المستلمة /المرسلة.

4. المعلومات المتصلة بالتعاون المحلي لوحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

يعد تبادل المعلومات مع السلطات المحلية في دولة الإمارات، ولا سيما النيابة العامة ووزارة الداخلية وإدارات الشرطة، عنصراً آخراً تم أخذه بعين الاعتبار خلال إجراء التحليل.

وخلال الفترة المشمولة بالتحليل، استلمت وحدة المعلومات المالية ما يقارب **64 طلباً** من الشركاء الرئيسيين المحليين المذكورين أعلاه بشأن "الأشخاص الاعتباريين"/الكيانات التابعة لقطاع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. ومن بين الطلبات المذكورة، كانت نسبة **92%** تقريباً مرتبطة بشبهات أو تحقيقات في جرائم غسل الأموال، ونسبة **7%** مرتبطة بشبهات أو تحقيقات في جرائم تمويل الإرهاب، بينما كانت النسبة المتبقية وهي **1%** تتعلق بجرائم أخرى أو بأنواع مختلفة من الطلبات. يشير ذلك إلى أن كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة هي عرضة للمخاطر، ومن المحتمل أن يتم استغلالهم لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

5. المعلومات المتصلة بوزارة الاقتصاد

ووفقاً للمعلومات المستلمة من وزارة الاقتصاد، بلغ العدد الإجمالي لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة المسجّلين في دولة الإمارات **5,604** (وفقاً لتاريخ 30 يونيو 2022)، منها نسبة **61%** مسجّلين في **البر الرئيسي للدولة**، بينما نسبة **39%** مسجّلين في **مناطق حرة**.

من جانب آخر، وكجزء من جهود وزارة الاقتصاد خلال الإشراف وإصدار الأنظمة والإرشادات وتنفيذ تدابير لضمان تقيّد تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بالتزامات مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب، فرضت وزارة الاقتصاد **7 عقوبات إدارية**، وأصدرت **61 إنذاراً**، بما في ذلك **غرامتين ماليتين** على كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، تبين أنها تشكل انتهاكاً/خرقاً لالتزامات مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب.

6. المعلومات المرتبطة بالهيئة الاتحادية للجمارك

أظهر تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من الهيئة الاتحادية للجمارك حول "الإقرارات النقدية" من شهر يناير 2021 حتى شهر يونيو 2022، حيث أشار "الغرض المحدد" في الاقرارات إلى وجود صلة بقطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وكان عددهم **8,904 إقراراً** (بالنسبة للقادمين إلى الدولة)، وبلغ عدد الإقرارات **935 إقراراً** (بالنسبة لمغادري الدولة).

وخلال فترة الفحص، كانت العملات الرئيسية المشمولة في المبالغ المالية الداخلة للدولة (استناداً إلى القيمة بالدرهم الإماراتي) بالدولار الأمريكي، وبالريال السعودي، وباليورو.

أما أحد الملاحظات الأخرى التي تم التوصّل إليها خلال التحليل، فهي أن نفس حاملي المبالغ النقدية كانوا يدخلون إلى دولة الإمارات بأرقام رحلات طيران متكررة. بالإضافة لذلك، تبيّن وصول حاملي مبالغ نقدية آخرين إلى دولة الإمارات بنفس أرقام رحلات الطيران كحاملي مبالغ نقدية آخرين، الأمر الذي قد يشير إلى وجود هيكل/حركة نقدية منظمة عبر الحدود. أظهرت البيانات كذلك أن العديد من ناقلي المبالغ النقدية كانوا يتصرفون نيابة عن كيانات متكررة لتجّار معادن ثمينة وأحجار كريمة في جلب المبالغ النقدية إلى دولة الإمارات.

الاتجاهات والأنماط المحددة

لقد كانت البيانات والمعلومات التي تم جمعها وعرضها في هذا التقرير موضوع تحليل تفصيلي نفذته وحدة المعلومات المالية لتحديد التوجهات والأنماط ذات الصلة. بناءً على نتيجة هذا التحليل، تمت ملاحظة أنماط وأنشطة مشبوهة ذات صلة محتمل ارتباطها باستغلال قطاع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو التهرّب من العقوبات. فيما يلي أدناه الأنماط المذكورة:

1. غسل الأموال القائم على التجارة من قبل كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

يشير التحليل إلى نمط يشمل كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تقوم باستخدام تقنيات غسل الأموال القائم على التجارة. تمت ملاحظة أنه تم إنشاء كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة "كواجهة" لغسل المتحصلات غير المشروعة الناتجة عن الجريمة، باستخدام أساليب غسل الأموال القائم على التجارة، مثل الفواتير المفبركة، والشحنات الوهمية، واتفاقيات/عقود البيع الوهمية. يشير هذا النمط أيضاً إلى احتمالية استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لتحويل/نقل المتحصلات الأجنبية غير المشروعة عبر النظام المالي في الدولة تحت غطاء أنشطة قائمة على التجارة. أحد عوامل الخطر الأخرى التي تمت ملاحظتها أثناء عملية التحليل هي استخدام كيانات متعددة لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (أي شبكة جريمة منظمة) عن طريق "كيانات مؤسسية" لتسهيل "تحريك" المبالغ المالية أساساً عن طريق إرسال/تلقي حوالات برقية كبيرة أو تحويلات من/إلى أطراف نظيرة متعددة محلية أو دولية، ومن ثم تدوير المبالغ المالية فيما بين الكيانات المحلية دون مبررٍ واضحٍ لتلك المتحصلات أو الحركة المنفّذة.

2. غسل الأموال من خلال "صرف العملات الأجنبية" من جانب كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

وفي إطار هذا التوجّه الناشئ، تمت ملاحظة أن كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة تقوم بتوجيه تعليمات للأفراد (الذين قد يكونون موظفين أو ممثلين أو أطرافاً خارجية) للقيام بخدمات "صرف العملات الأجنبية" نيابةً عن الكيان دون إدراج اسم كيان تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في تلك المعاملات. وعند محاولة إخفاء المصدر الفعلي للنقد، تمت كذلك ملاحظة أنه عندما يتجاوز المبلغ الذي تم صرفه الحد الأعلى[19]، سيواصل فرد آخر المعاملة لتجنّب متطلبات الكشف والتوثيق. أوضح بعض الأفراد المشاركين في هذا التوجّه أن مصدر الأموال هو إما "رواتب" أو "مدخرات"، في حين أن الغرض هو "دعم الأسرة" أو "السفر". وكانت العملة الرئيسية المستخدمة هي الدولار الأمريكي، متبوعةً باليورو ثم الريال السعودي على التوالي.

وفي سيناريو آخر، يُنفّذ كيان تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (تحت اسمه) معاملات صرف عملات أجنبية كبيرة دون مبرر أو وثائق كافية لإثبات حجم النشاط، بالإضافة لمصدر الأموال. وبعيداً عن ذلك، تمت ملاحظة ارتباط هذه الكيانات بقيمة عالية من الواردات والصادرات النقدية على أساس متكرر. علاوةً على ذلك، فإن الغرض من هذه المعاملات، كما ذكر الكيان، إما: (1) دفع مبالغ مالية للموردين الذين يقبلون النقد فقط كطريقة سداد، أو (2) دفع مبالغ مالية للموردين نقداً في دولة أخرى (حركة نقدية عبر الحدود).

3. عمليات تهريب الذهب و/أو النقد المحتملة عن طريق كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (توريد الذهب من مناطق الصراع)

من المحتمل أن تكون كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة مشاركة في تهريب الذهب من مناطق الصراعات/المناطق المتضررة والمناطق عالية الخطورة أو في النقل غير المشروع للذهب مروراً بدول أخرى عالية الخطورة. ومن هناك، يدخل الذهب إلى دولة الامارات ويباع بعدها إلى كيانات محلية أخرى لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، أو تتم معالجته وإعادة تصديره إلى دول أوروبية.

يرتبط هذا النمط أيضاً "بتهريب النقد"، حيث أن المبالغ المالية النقدية هي الطريقة الرئيسية للمعاملات المنفّذة من قبل نفس كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. أحد العوامل الأخرى التي تمت ملاحظتها هو مشاركة عدة أفراد في استيراد وتصدير المبالغ المالية (بشكل رئيسي) نيابة عن كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. تمت ملاحظة ارتباط أساليب لغسل الأموال القائم على التجارة بهذا النمط، بما في ذلك هيكل ملكية كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة المشاركة في الأساليب، والذي تبيّن أنه هيكلٌ "معقّد" في بعض التقارير التي تم الاطلاع عليها، مما يشير إلى احتمال قيام هذه الكيانات بإخفاء "ملكيتها"/المالكين المنتفعين الأصليين الحقيقيين. بالإضافة لذلك، هناك مؤشرات على أن مصانع تنقية الذهب المحلية المتصلة بالكيانات تقوم بالحصول على الذهب من عمّال المناجم دون إجراء "العناية الواجبة للعملاء" بشكلٍ كافٍ.

[19] طبقاً لإرشاد نشره المصرف المركزي، إذا قام فردٌ بإجراء معاملات تساوي أو تزيد على 55,000 درهم إماراتي بشكل مجمّع في غضون 90 يوماً، فإن ذلك يبرر للكيان الذي قام برفع التقرير بإجراء عناية واجبة معزّزة.

مؤشرات المخاطر

كجزء من عملية التحليل الواردة في هذا التقرير، قمنا بوضع قائمة بمؤشرات المخاطر المحتملة، التي قد تكون ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة، باستغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. من الجدير بالذكر هو أن وجود هذه المؤشرات في حالة ما قد يُثيرُ شكوكاً ويؤدي لإجراء تحقيقات تؤدي إلى تحديد مؤشرات إضافية أخرى. مع ذلك، لا يمكن التأكد من احتمالية نشاط إجرامي استناداً إلى مؤشر واحد. وفيما يلي بعض المؤشرات الموضوعة التي من المحتمل أن تنبه بوجود استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو إنشاء كيانات تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لغسل الأموال/تمويل الإرهاب:

1. يملك كيان تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة هيكلاً غريباً غير معقول ومعقد، مثلاً، وجود احتمالية مشاركة شركات وهمية، شركة أُم أو شركة تابعة لشركة خارجية، يصعب فيها تحديد المالكين المنتفعين الأصليين أو لا يمكن تحديدهم (ويتمثل غرضها الرئيسي في إخفاء المستفيد الحقيقي و/أو تمويه الحوالات المالية كتحويل رأس مال أو معاملة تجارية عادية).
2. قيام تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بإنشاء شركة واجهة (وجود نشاط تجاري حقيقي، يُستخدم لخلط المبالغ المالية المشروعة وغير المشروعة، والتي تُستخدم أساساً بفعالية في الأعمال التي تستخدم النقد بكثافة).
3. تعاملات مصرفية ومالية كبيرة ومعقدة في معاملات الكيانات المنشأة باعتبارها كياناً لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.
4. الاحتفاظ بدون مبرر بحسابات بنكية متعددة لنفس الكيان (تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة)، أو فتح حسابات بأسماء موظفين.
5. قيام كيان تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ممثليه بالتصرّف خارج النظام النقدي العادي، أو قيامهم باستخدام معاملات نقدية بشكلٍ مفرط.
6. قيام كيان تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ممثليه باستخدام الذهب كوسيلة للصرف.
7. نقل مبالغ مالية بين حسابات متعددة لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو بين أطراف "ليست ذات صلة" تكون في مجالات عمل مختلفة قد يتم الاشتباه فيها بأنها "شركات وهمية" (عدم وجود نشاط تجاري حقيقي، تم إنشاؤه لأغراض غسل الأموال حصرياً).
8. تتسم المعاملة بشكلٍ غير مبرر بحيث يتم تمويه وحجب المنشأ الحقيقي للمبالغ المالية.
9. ذكر اسماء مالكي أو مساهمي أو المفوضين بالتوقيع عن كيان لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، أو أي أطراف نظيرة له، في أخبار سلبية من مصدر إعلامي موثوق.
10. ملاحظة أن تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو أي من الأشخاص المسيطرين عليهم، أو شركاتهم الحليفة، بأنهم على صلة بدولة عالية الخطورة.
11. مشاركة كيان لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بشكلٍ كبير في حركة النقد عبر الحدود.
12. قيام كيان لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بصورة متكررة بإيداع مبالغ نقدية كبيرة في حساب، أو صرف عملات أجنبية، مدعومةً "بنماذج الإقرار النقدي"، المعروفة أيضاً باسم نماذج الإقرار بالحصول على مبالغ مالية.
13. إخفاق تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو ممثليهم بتوفير "إقرارٍ جمركي" فيما يتعلق بوديعة نقدية بعملة محلية/أجنبية ذات صلة بشراء/بيع أحجار كريمة.
14. مشاركة كيان لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في معاملات أو طرق أو أساليب شحن لا تتوافق مع ممارسات عمل متعارفٍ عليها.

15. وجود مواصفات مبهمة أو عدم وجود مواصفات لعقود أو فواتير أو مستندات تجارية أخرى مقدّمة من قبل تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وتبدو بأنها مزوّرة (بما في ذلك المعلومات الخاطئة أو المضللة)، أو تتضمن إعادة تقديم مستندات تم رفضها سابقاً، أو يتم تعديلها أو تغييرها بشكلٍ متكرر.
16. قيام كيان لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أو أي من الأطراف النظيرة له باستيراد معادن ثمينة وأحجار كريمة مصدرها دولة يوجد فيها إنتاجٌ محدود أو لا يوجد فيها مناجم نهائياً.
17. استلام الودائع أو الحوالات في حساب لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة يليه حوالة فورية لمبالغ مماثلة إلى دولة أخرى.
18. قيام كيان لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وشركاؤه، أو عدة أفراد (أطراف خارجية)، بإجراء معاملات صرف عملات أجنبية بشكل مفرط دون أي أساس عمل منطقي.
19. الدفع مقابل معادن ثمينة وأحجار كريمة مستوردة من قبل كيان آخر غير الطرف المشحونة إليه دون سبب واضح للعمل، مثلاً، من قبل شركة وهمية أو شركة واجهة غير مشاركة في معاملة تجارية.
20. تكون الودائع النقدية أو المعاملات الأخرى لكيان لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة (أو ممثليه) باستمرار أدنى بقليل من الحدود المطلوبة لرفع تقارير (معاملات منفّذة من قبل عدة أفراد لتجنّب متطلبات رفع التقارير).
21. تكون المعاملات في حساب (حسابات) تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة ذات طبيعة عابرة، حيث يتم خصم المبالغ المالية مباشرة عن طريق حوالات برقية، مما يؤدي لترك رصيدٍ منخفضٍ في حساب ما.
22. قيام كيان (كيانات) لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بالحصول بشكل مفرط على قروض أو تسهيلات ائتمانية، تتم تسويتها قبل تاريخ الاستحقاق من خلال دفعات نقدية أو شيكات.
23. قيام كيان (كيانات) لتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة بتحويل دفعات فيما بينها، تكون مرتبطة "بقروض" يُشار إليها باسم "قروض مقابل قروض أخرى".

أمثلة وحالات دراسة

أ. حالات دراسة من قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية:

الحالة (1): الإتّجار بالذهب في مناطق الصراعات وغسله من خلال استغلال مؤسسات مالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة (كما في الرسم البياني)

"الشخص إكس" هو مواطن أجنبي ومالك شركات مختلفة في صناعات مختلفة، منها "الكيان إيه" المرخص له للإتجار بالذهب في دولة الإمارات. تم تغيير اسم "الكيان إيه" لاحقاً إلى "الكيان بي" ضمن نفس أنشطة العمل. واحتفظ الشخص المعني بحسابات مصرفية مختلفة رفعت مؤسسات مالية تقارير بشأنها عن أنشطة مشبوهة أو كانت متصلة بأطراف نظيرة أخرى مدرجة في تقارير معاملات مشبوهة. أنشأ هذا الشخص مع أحد أفراد الأسرة نظاماً لتهريب الذهب عبر الحدود.

وبينما ليس لهذا الشخص سجل إجرامي في دولة الإمارات، فقد توصّلت وحدة المعلومات المالية أنه تمت إدانة هذا الشخص وأحد أفراد أسرته سابقاً في دولة أوروبية "الدولة إيه" بإنشاء نظام غير مشروع لعملاء لبيع الذهب بشكل غامض إلى مصنع لتقنية الذهب نقداً. وصدر حكم مع وقف التنفيذ لمدة 18 شهراً في الدولة المذكورة. واستناداً إلى وسائل إعلام سلبية، دفع مصنع التنقية أكثر من مليار يورو نقداً مقابل الذهب خلال عام واحد، وحقق ملايين اليورو كأرباح غير مشروعة.

تلقت وحدة المعلومات المالية طلباً للحصول على معلومات من وحدة معلومات مالية نظيرة أوروبية أخرى "الدولة بي". قد يكون الطلب نتيجةً لدعوى قضائية ولوسائط إعلام سلبية كما سبق ذكره. أشارت "الدولة بي" إلى معاملات مشبوهة تمت ملاحظتها من خلال نظامها المصرفي شملت "الشخص إكس"، و"الكيان سي"، وهو مصنع تنقية يملكه أحد أفراد أسرة "الشخص إكس" في "الدولة إيه"، وأطراف نظيرة مختلفة في دولة الإمارات. كان ذلك بالإضافة إلى "الكيان دي" وهو مصنع تنقية عائد لعائلة في دولة إفريقية. نظرت "الدولة بي" في احتمالية إجراء أنشطة غير مرخصة لوكيل مالي، واستخدام حساب احتيالي و/أو غسل أموال.

وبحسب دائرة الجمارك المعنية في دولة الإمارات، تم استيراد أنواع مختلفة من المنتجات، بما في ذلك ذهب، وفضة، وقضبان بلاتينيوم، وسبائك ذهبية، وعملات، ومصوغات، وأوراق نقدية متداولة، وقطع غيار صناعية ذات صلة. اشتملت المنتجات المصدرة على قضبان معدنية ثمينة، وسبائك ذهبية، وقطع، وسبائك، وعملات، وحبوب، ونفايات وخردة ذهب، وأوراق مالية متداولة، ونظاماً كيميائياً لتنقية الذهب يعمل بشكل أتوماتيكي بنظام تنقية مزدوج.

ولغسل الأموال، كان للشخص حسابات مصرفية مختلفة (تم الحصول عليها بأربع عملات هي الدرهم الإماراتي، واليورو، والجنيه الإسترليني، والدولار الأمريكي) في عدة مؤسسات مالية (بنوك وشركات صرافة) في دولة الإمارات. كان مردود هذه الحسابات مرتفعاً، بما في ذلك حوالات واردة متعددة تبعتها حوالات فورية صادرة دون أي سبب. بالإضافة لذلك، واستناداً إلى قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية، تم الاشتباه في قيام الشخص المعني باستخدام طرفٍ ثالثٍ في دولة الإمارات، هو "الكيان زد"، لسداد دفعات لدول عالية المخاطر في إفريقيا، حيث ورد سابقاً تقريران من كيانات في دولة الإمارات، وتمت إحالتهما من قبل وحدة المعلومات المالية إلى وكالة إنفاذ القانون المعنية. في نهاية المطاف، توصلت وحدة المعلومات المالية إلى أن الشخص قد يكون قام بغسل الأموال التي تم الحصول عليها من ذهب غير مشروع من خلال إحضار وبيع بعض هذا الذهب إلى شركات مختلفة في دولة الإمارات. اشتملت أنشطة غسل الأموال على الاستعانة بمؤسسات مالية في دولة الإمارات لنقل الأموال ضمن الحدود وعبرها، والحصول على عدة قروض من بنوك مع سداد القروض في غضون فترة زمنية قصيرة، وكذلك شراء العديد من

العقارات الفاخرة التي تساوي مجتمعة ملايين الدراهم. بناءً على ذلك، أرسلت وحدة المعلومات المالية هذه القضية إلى إدارة الشرطة المعنية لمواصلة التحقيق في الموضوع.

مؤشرات المخاطر:

- الإتّجار في منتجات عالية المخاطر مثل السبائك الذهبية، والعملات، وقطع الألماس من دولٍ عالية المخاطر معروفة بوجود صراعٍ فيها على الذهب.
- سرعة كبيرة في حركة المبالغ المالية.
- حوالات واردة متعددة غير مبررة متبوعةً بحوالات صادرة فورية.
- قيمة كبيرة غير معتادة لمقاصة الشيكات.
- أنشطة عمل غير معتادة وغير متوافقة وتغيير في اسم الشركة.
- استخدام القروض لدمج مبالغ مالية غير مشروعة في النظام المالي لدولة الإمارات.
- شراء عقارات بقيمة مرتفعة لغسل أموالٍ تم الحصول عليها من مناطق تشهد صراعات على الذهب.
- روابط بتقارير معاملات أخرى بنفس الاشتباه و/أو الجرائم والمجرمين المدعى عليهم.
- وردت أمور مشابهة مثيرة للقلق من وحدة معلومات مالية نظيرة.

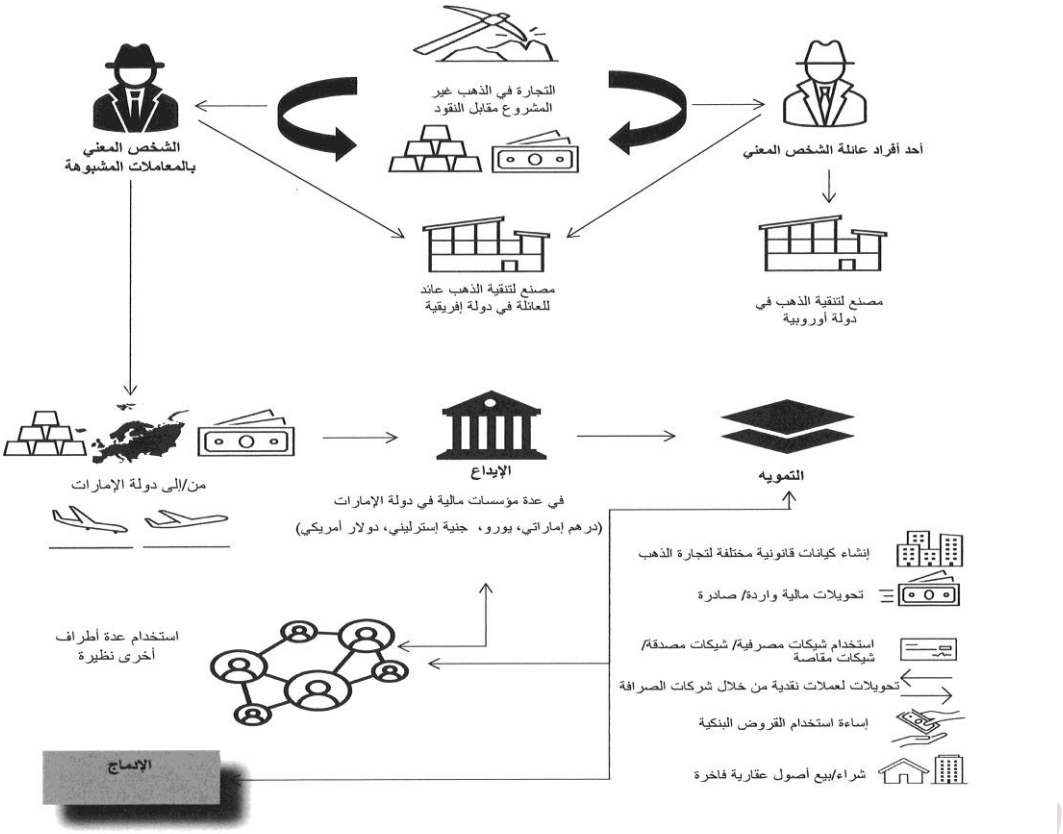

<u>الرسم البياني:</u> صورة للحالة 1 بخصوص الاتجّار بالذهب في مناطق تشهد صراعات وغسله عن طريق استغلال مؤسسات مالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

*هذا الرسم البياني هو تفسيرٌ للبيانات فقط. يجب ملاحظة أن المراحل الثلاث لغسل الأموال المشار إليها في هذا الرسم البياني قد تكون متداخلة أو حدثت في وقت واحد أو بشكل منفصل.

الحالة (2): الاشتباه في غسل الأموال من خلال كيانات قانونية/ تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وتحويل الأموال

"الشركة إيه" هي شركة مرخصة في دولة الإمارات لتجارة المجوهرات وتجارة المعادن الثمينة غير المُصنّعة، بما في ذلك بيع سبائك الذهب. تتكون ملكية "الشركة إيه" من نفس مالكي "الشركة بي" المرخص لها للتجارة العامة في دولة الإمارات، بما في ذلك تصدير الإلكترونيات. لدى مالكي "الشركة إيه" و"الشركة بي" نفس الجنسية، وهي نفس جنسية الشريك السابق "للشركة إيه".

أشارت معلومات واردة من وحدة معلومات مالية نظيرة إلى "الشركة إيه" التي يجري التحقيق فيها للاشتباه في قيامها بغسل أموال. وفي الوقت الذي ليس لدى الأشخاص المعنيين في "الشركة إيه" سجل جنائي أو معاملات أو أنشطة مشتبه فيها سابقاً في قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية، إلا أن "الشركة إيه" كانت شريكاً في تقرير معاملات مشبوهة رفعت مؤسسة مالية تقريراً به في دولة الإمارات ضد "الشركة بي"، وهو ما قامت به وحدة المعلومات المالية بإرساله لدائرة الشرطة المعنية. اشتمل الاشتباه على عوائد مرتفعة أكثر مما تمّ التصريح عنه عند فتح الحساب، وإيداعات نقدية كبيرة تبعها حوالات برقية فورية، ومصادر مبالغ مالية غير معروفة، وعلاقات غير واضحة مع أطراف نظيرة مختلفة؛ وكان اثنان من هؤلاء الأطراف النظيرة في "الشركة بي" على صلة بتقارير معاملات مشبوهة أخرى، وهو ما قامت وحدة المعلومات المالية برفع تقرير به لدائرة الشرطة المعنية.

استناداً لتحليل أجرته وحدة المعلومات المالية لمعلومات تم الإبلاغ عنها والحصول عليها بخصوص معلومات مستلمة عن "الشركة إيه"، تبيّن قيام "الشركة إيه" باستيراد ذهبٍ من دول عالية الخطورة، بما فيها دولة المالك، عن طريق مسافرين عبر المطارات في حقائب سفر وبإقرارات للجمارك المحلية. هذا بالإضافة لكيانات مختلفة موجودة في قواعد بيانات الهيئة الاتحادية للجمارك في دولة الإمارات، والتي قامت بحمل مبالغ نقدية كبيرة من دولة الإمارات/ إليها "للشركة إيه" "وللشركة بي"، وكان الذهب يُباع في دولة الإمارات لتجّار نقداً، وكان يتولى مسؤولية هذه المبالغ النقدية ممثلون أفراداً للموردين غير مسجلين. في نهاية المطاف، تم الاشتباه باستغلال "الشركة إيه" "والشركة بي" في تحويل المبالغ المالية من خارج الدولة ونقلها عن طريق التعامل مع شركات ذات أنشطة عمل مختلفة. تم إغلاق الحساب المصرفي "للشركة إيه" من قبل البنك بسبب عدم كفاية الوثائق المرتبطة بالمعاملات النقدية ذات القيمة العالية، وتمت إضافة "الشركة إيه" "والشركة بي" إلى قائمة المراقبة لدى البنك. رفعت وحدة المعلومات المالية تقريراً بكلتا الحالتين لسلطات إنفاذ القانون وطلبت معلومات من وحدة المعلومات المالية النظيرة التي قدّمت المعلومات في بداية الأمر.

مؤشرات المخاطر:

- استلام معلومات من وحدة معلومات مالية نظيرة.
- الإتّجار بكمية كبيرة من السلع عالية المخاطر مثل سبائك الذهب.
- استيراد ذهبٍ من دولٍ عالية المخاطر في إفريقيا.
- نقل مبالغ نقدية كبيرة لدولة الإمارات لأكثر من سنتين.
- معاملات نقدية كبيرة دون مصادر أو أسباباً واضحةً.
- عدم توافق المعاملات مع نشاط الحساب المصرّح عنه.
- التعامل مع كيانات لديها أنشطة عملٍ مختلفة.
- بيع الذهب للتجّار نقداً، يتولى مسؤوليته ممثلين أفراد عن موردين غير مسجلين.

الحالة (3): تهريب الأموال النقدية والذهب

"الشخص ألف" هو شخص أجنبي لا يملك حسابات مصرفية مفتوحة في دولة الإمارات وليس لديه أنشطة عمل قائمة طبقاً لقاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية. مع ذلك، قام "الشخص ألف" بالتصريح عن مبلغ نقدي كبير للجمارك المعنية في غضون سبعة أشهر. ولم يكن لجميع الإقرارات النقدية مصدر ووجهة واضحة للمبالغ النقدية. مع ذلك، ادعى الشخص بأن المبالغ التي تمّ نقلها لدولة الإمارات كانت لغرض الاستثمار، وشراء السلع، ولمنفعة ثلاث شركات لتجارة الذهب، هي "الشركة إيه" و"الشركة بي" و"الشركة سي". وعلى الرغم من ذلك، كان المبلغ الإجمالي الذي تم نقله إلى دولة الإمارات أعلى بكثير من المبلغ الذي تم نقله إلى خارج دولة الإمارات، مما أثار قلقاً، بالأخذ بعين الاعتبار أن الشخص المعني لم يكن لديه حساب مصرفي أو نشاط عمل في الدولة. ومن خلال الاتصال بين الهيئة الاتحادية للجمارك في دولة الإمارات و"الدولة واي"، أي الدولة المعنية، تبيّن تسجيل الشخص المعني في جمارك "الدولة واي" بأنه ليس لديه وقائع للإقرار بها، وتم إجراء تحقيقات بسبب الاشتباه في تهريب مبالغ نقدية وذهب.

وفي الوقت الذي كان يصعُبُ فيه تحديد مواقع "الشركة إيه"، "والشركة بي"، "والشركة سي"، تبيّن لوحدة المعلومات المالية، من خلال إرسال معلوماتٍ سابقاً لدائرة الشرطة المعنية، قيام "الشركة إيه" بنقل مبالغ نقدية دون تصريح قانوني لشركة صرافة. بناءً على ذلك، تم إبلاغ المصرف المركزي بالحالة لاتخاذ إجراءاتٍ إضافية. وفي الوقت ذاته، واستناداً لبحث في قاعدة بيانات وحدة المعلومات المالية بشأن الشركتين الأخريين، لم يتم العثور على أي تفاصيل أخرى بشأن أنشطة عمل "الشركة بي" أو حساباتها المصرفية، ولم يتم العثور على أي تفاصيل أخرى من خلال مصادر مفتوحة. بالنسبة "للشركة سي"، وعلى الرغم من أن لديها ثلاثة حسابات مصرفية، لم توجد أي إيداعات نقدية خلال الفترة التي قام فيها الشخص المعني بنقل مبالغ مالية إلى دولة الإمارات. علاوةً على ذلك، تمت ملاحظة أن لكل من هذه الحسابات المصرفية رقم رخصة تجارية مختلف للشركة. وفي نهاية المطاف، أرسلت وحدة المعلومات المالية الحالة لسلطات إنفاذ القانون المعنية لإجراء استجوابٍ لمعرفة كيفية استخدام المشتبه فيه للمبالغ المالية.

مؤشرات المخاطر:

- نقل مبالغ مالية كبيرة لدولة الإمارات من دولٍ مختلفة.
- عدم معرفة مصدر المبالغ المالية وعدم وجود إثباتٍ عنها.
- وجهة غير مؤكدة للمبالغ المالية.
- تعارض الوثائق الخاصة بالكيانات القانونية.
- وجود رابط مع تقرير آخر لمعاملات مشبوهة
- إجراء تحقيق مع الشخص في وحدة المعلومات المالية النظيرة للقيام بتهريب المبالغ النقدية والذهب.

الخاتمة

ساهم هذا التقرير في جهود السلطات المختصة في دولة الإمارات لتعميق فهم الشركاء الرئيسيين بالأنماط ومخاطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب المرتبطة بقطاع تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وفي حين شدّد هذا التقرير على ثلاثة أنماط رئيسية تتعلق باستغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة لغسل الأموال، تم استعراض بعض السيناريوهات المحتملة في سياق هذا التقرير، لكنه لم يتم العثور على بيانات كافية للتوصّل لاستنتاج دقيق. تشمل هذه السيناريوهات استخدام المعادن الثمينة والأحجار الكريمة كعملة من قبل جماعات الجريمة المنظمة (مثل تجّار المخدرات)، واستخدام عقود الذهب الإلكترونية أو العقود الآجلة للذهب في أنشطة غسل الأموال، والروابط المحتملة بين تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة وتمويل الإرهاب، واحتمال استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في التهرّب من العقوبات. مع ذلك، من المعقول افتراض أنه يتم استغلال تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في هذه الأنشطة نظراً لنقاط الضعف المرتبطة بالأنماط التي تم تسليط الضوء عليها في هذا التقرير.

قد تعتمد بعض عوامل الخطر المذكورة في هذا التقرير على مرحلة محددة من سلسلة توريد المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، وكذلك على دور تجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة فيما يتعلق بعلاقات العمل المرتبطة بكل مرحلة. وفي الوقت الحالي، لا توجد بيانات واضحة عن حجم كل قطاع ضمن سلسلة توريد المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. تم الافتراض في هذا التقرير بأنه يتم استغلال سلسلة توريد المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في جميع مراحلها، من تنقيتها إلى بيع بالتجزئة وبالجملة، في أنشطة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. مع ذلك، فإن توفّر هذه البيانات كان من شأنه تعميق فهم الأنماط المتصلة بتجّار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة.

يُلاحظ من تحليل البيانات المتاحة (وتحديداً البيانات على نظام GoAML) بعض النظرات الثاقبة عن القيمة التجارية الحالية للذهب وغيره من المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، والتي أشارت إلى أن الذهب، يليه الألماس، هو أعلى المعادن الثمينة والأحجار الكريمة التي يتم الإتجّار بها (من حيث القيمة). هذا يعني ضمناً أنه من المرجح استغلال الذهب والألماس في غسل الأموال/تمول الإرهاب.

أخيراً، تُشدّد وحدة المعلومات المالية على أهمية مؤشرات المخاطر المذكورة في هذا التقرير والتي يجب أخذها بعين الاعتبار من قبل الكيانات المبلّغة والسلطات المعنية في دولة الإمارات خلال وضع أو تحديث تدابيرها بشأن تقليل مخاطر مواجهة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب.